الباعث على جمع وترتيب هذه الصحائف والنسخ الحديثية

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فإن العلم الشرعيّ الموروث عن خير البرية ﷺ عامةً، لهو أشرف العلوم وأعلاها، وأعلىٰ ما خص بمزيد العناية والاهتمام، وأولىٰ ما صرفت فيه وإليه العناية ونفائس الليالي والأيام..

وعلم السنة النبوية خاصة من أشرف هذه العلوم وأجلها قدرا بعد الذكر الحكيم؛ إذ السنة مبينة لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ ففيها أسند الله تعالىٰ إلىٰ رسوله ﷺ بيان القرآن الكريم، قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل]، فبين الرسول ﷺ أكمل وأتم بيان ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[النجم]، بأقواله، وأفعاله، وتقريراته، وجهاده العظيم، وسيرته العطرة، حتىٰ ترك الناس علىٰ المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك..

وأسند الرسول الكريم ﷺ تلك الرسالة العظيمة، إلىٰ خير أمة أخرجت للناس..

فقال ﷺ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»[(١)]، وقال ﷺ: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَىٰ أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَىٰ لَهُ مِنْهُ**»[(٢)].

فقام الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بتبليغ تلك الرسالة العظيمة، وأداء تلك الأمانة الجسيمة، علىٰ أحسن الوجوه وأقومها..

فلقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يتلقون عن النبي ﷺ أقواله، وأفعاله، وتقريراته، ويتداولونها بينهم حفظا ورواية..

وكان بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يكتب في عهد النبي ﷺ..

ولهذا وجدت بعض الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ مثل: صحيفة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها فرائض الصدقة..

وصحيفة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها أسنان الإبل، وشيء من الجراحات..

وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاصي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، المعروفة بـ«الصحيفة الصادقة»..

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤/ ١٧٠/ حـ٣٤٦١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعىٰ من سامع» (١/ ٢٤ / حـ ٦٧ و١٠٥) ومسلم: كتاب القسامة (٣/ ١٣٠٥/ حـ ١٦٧٩).

ودرج علىٰ ذلك التابعون رَحِمَهُمُٱللَّهُ، فكانوا يعتمدون علىٰ الحفظ والتلقي، ودون بعضهم بعض السنة، وتفسير القرآن، ولهذا وجد عدد من النسخ والصحف الحديثية الكثيرة التي رويت عن التابعين، والتي كانت هي الأساس الثاني بعد صحائف الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، لما ألف وصنف بعد ذلك، ثم إنه علىٰ رأس المائة الأولىٰ من الهجرة بدأ التدوين الذي اتصف بالشمول، وذلك خوفا من ضياع السنة النبوية..

وكان من أوائل من قام بهذا العمل العظيم التابعيّان الجليلان: أبو بكر بن محمد بن حزم رَحِمَهُٱللَّهُ (١٢٠هـ)، وأبو بكر محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري رَحِمَهُٱللَّهُ (١٢٤هـ)..

وقد اتصل عصر تابعي التابعين بهذا الجمع المبارك؛ يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك «الموطأ» بالمدينة، وصنف ابن إسحاق المغازي، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري كتاب «الجامع»..

ثم بعد يسير صنف هشيم كتبه، وصنف الليث بمصر، وابن لهيعة، ثم ابن المبارك، وأبو يوسف، وابن وهب.

وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس.

وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلمون علىٰ حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة. فسهل ولله الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص، فلله الأمر كله»[1] انتهىٰ.

ولقد من الله تعالىٰ علىٰ كاتب هذا البحث بأن رزقه تلقي علم الحديث الشريف عن عدد من أهل الحديث في بلده مصر الكنانة، وكذلك ببلاد نجد، والحرمين، ومن هؤلاء الأفاضل الشيخ المحدث محمد عمرو بن عبد اللطيف رَحِمَهُٱللَّهُ، ولقد كان لتوجيهه - حين عنايتي بدراسة صحيح الإمام البخاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلىٰ الاعتناء بمعرفة وضبط من تدور عليهم الأسانيد- فضل كبير فيما أنا الآن بصدد الحديث عنه، حيث جمعت مادة كثيرة من صحيح الإمام البخاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أثناء قراءتي له؛ مما كان هو النواة الأولىٰ لهذا المشروع، ثم كانت النواة الثانية عند فضيلة الشيخ الدكتور المحقق أبي شهبة رفعت بن فوزي بن عبد المطلب حَفِظَهُٱللَّهُ -أستاذ الشريعة بجامعتي القاهرة وأم القرىٰ سابقا- فقد كان الشيخ حَفِظَهُٱللَّهُ من أول من تلقيت عنه -حفظا ودرسا-: «صحيفة عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ» -بتحقيقه وشرحه وهي مطبوعة متداولة- فكانت هذه هي أول علاقة لي مباشرة بأحاديث الصحائف والنسخ الحديثية علىٰ وجه التحديد والتخصص، وكذلك أثناء وبعد دراستي لمقدمة الإمام ابن الصلاح «علوم الحديث» علىٰ الشيوخ الثلاثة الأفاضل (محمد عمرو رَحِمَهُٱللَّهُ، وعادل بن محمد حَفِظَهُٱللَّهُ، وعادل بن عبد الغفور حَفِظَهُٱللَّهُ)..

فقد كنت دونت بعض الفوائد التي وقفت عليها حول هذا النوع من علوم الحديث، وقد سماه البعض بـ:

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٧٧٥).

«معرفة أصح الأسانيد»، والبعض بـ: «معرفة الرواة الذين تدور عليهم الأحاديث»، والبعض بـ: «معرفة الصحف والنسخ الحديثية»..

وهكذا تعددت المسميات لهذا النوع من علوم الحديث ، وكثرة المسميات للشيء الواحد مما يدل علىٰ شرفه وعلو مكانته، لأن صاحب كل تسمية قد لحظ فيه ملحظا وفائدة عظيمة في نظره فسماه بذلك الاسم من أجلها..

وعليه؛ فنخلص إلىٰ أن هذا النوع من أنواع علوم الحديث يحتاج الطالب إلىٰ الاهتمام به، ومعرفته معرفة دقيقة؛ لا سيما بعد الوقوف علىٰ معرفة فوائده العظيمة، ومنها ما ذكره صاحب الفضيلة العلامة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله[1] حيث قال: «إن معرفة النسخ والصحف الحديثية، الشاملة لمتون أحاديث قد تصل كثرة إلىٰ المئين، ينتظمها إسناد واحد، وجمعها في صعيد واحد، ومعرفة منزلتها وكيفية الرواية لها ومنها؛ حقيق أن يكون نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث؛ لأنه يمثل مصدرا أساسا لتدوين السنة من جهة الصحابة رضي الله عنهم في جملة ما كتبوه، مما حفظوه بالتلقي والمشافهة عن النبي ﷺ..

واكتسب اسم: «صحف الصحابة الحديثية» ثم سلوك هذه الجادة من رواة التابعين رحمهم الله..

فكما كانت هذه النسخ والصحف في غرة محفوظاتهم ومدوناتهم، فقد رسمت لهم طريقا من طرق الرواية..

فيسمع التابعيُّ جملةً وافرةً من الأحاديث عن صحابيٍّ عن رسول الله ﷺ، فيرويها ويكتبها نسخة واحدة علىٰ نسق واحد، فكانت «نسخ التابعين»..

وهكذا استمرت الرواية في عصور الرواية لها لدىٰ نقلة العلم النبوي جادة مشهورة منتشرة، كما قال الخطيب البغدادي رحمه الله (٤٦٣هـ): «لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل علىٰ أحاديث كثيرة يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها، ثم يقول فيما بعده: بإسناده ... إلىٰ آخرها»[2].

قال الباحث: وقد قال الخطيب أيضا في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» حيث بوب بابا لهذا النوع فقال: «ذكر الرجال الذين يُعتنىٰ بجمع حديثهم. ثم روىٰ عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال: يقال: «من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: سفيان، وشعبة، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وهم أصول الدين».

ثم ذكر الخطيب جمعا من الرواة المشاهرة الذين يجمع حديثهم. ثم قال: «ويجمعون أيضا تراجم تلحق بدواوين الشيوخ الذين تقدمت أسماؤهم وذلك مثل ترجمة: مالك عن نافع عن ابن عمر...»[3].

ثم قال الشيخ بكر رحمه الله: وإغفالها مدىٰ هذه القرون جمعا وترتيبا ونقدا أمر غريب جدا، مع أهمية المقصد

---

(١) معرفة النسخ والصحف الحديثية، للعلامة بكر أبو زيد، الرياض: دار الراية، ط (١) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٢) الكفاية في فن الرواية (ص: ٢١٤).

(٣) ثم ذكر عدة من التراجم والأسانيد رحمه الله تعالىٰ. ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٧).

والغاية، ... وفيها من جليل الفوائد: المزيد من كسب ثلج اليقين بوثوق مصادر دواوين السنة، وأنها تجري في قوالب أسانيد معدودة، فانظر مثلا «تفسير ابن جرير الطبري» الحفيل بسلاسل الأسانيد، مع سعته وكثرتها، فهي متون مبثوثة بأسانيد معدودة، فلو جمعت لصار لكل مجموعة كبيرة من المتون إسناد واحد. وهكذا.

وأيضا؛ فجمع هذه النسخ: ديوان لتنقية الصحيح من السقيم، وجمع الذهن في الفصل بينهما من هذا الجانب بحدود واضحة المعالم؛ لأنها تمثل قواعد جوامع تنفع العالم في حضوره وغياب المصادر عنه، فتقصر له عناء البحث، إذ العلم طويل المادة، والعمر قصير المدة، ومعرفتها تناسب المادتين.

وبالجملة؛ فلا أرىٰ هذا إلا دَينًا يلزم الوفاء به، بجمعه وترتيبه، ليسهل تناوله والوصول إليه.

ومن ميزاتها: علو الإسناد، ومعرفة عالي الإسناد، وطلب علوه: نوع مهم من أنواع علوم الحديث، ولهذا صار النوع الأول لدىٰ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٥-١٢).

قال الشيخ بكر رحمه الله: ولعل الباحثين المعاصرين يقفون أثر السلف، فيظهرون هذه النسخ مطبوعة موثقة محققة بتتبعها في مكامنها من مكتبات العالم، واستخراج نصوصها المفرقة في دواوين السنة. وقد فعلوا شكر الله سعيهم.

وقال أيضا شيخنا العلامة عبد الكريم بن عبد الله الخضير حفظه الله عندما سئل: ما هي أفضل الطرق لحفظ كتب السنة؟ وما الذي يعين علىٰ ضبط الإسناد للحديث؟. فقال حفظه الله: «أفضل الطرق لحفظ كتب السنة، والذي يعين علىٰ ضبط الأسانيد -أسانيد الحديث-: «حفظ السلاسل المشهورة التي يحفظ بها عدة أحاديث»، فمثلا: تأتي إلىٰ كتاب: «تحفة الأشراف»، تجد إسنادا واحدا تحته مائة حديث أو أكثر من مائة حديث، تحفظ هذا الإسناد ثم بعد ذلك ترتاح من مائة حديث بأسانيدها، ثم تتتبع هذه المتون في أصولها، فتحفظ هذه المتون بالسند الواحد الذي حفظته، فإذا حفظت السلاسل المشهورة يكون عندك رصيد لأحاديث كثيرة جدا بأسانيد قليلة، ثم بعد ذلك تضيف إلىٰ ما حفظته شيئا فشيئا، إلىٰ أن يحصل عندك ملكة في هذا الباب»[1].

وقال أيضا شيخنا المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله: «هذه الأسانيد القليلة الموصوفة بأصح الأسانيد يروىٰ بها آلاف الأحاديث؛ ولذا اهتم أهل الحديث بالرواة المشهورين الذين تدور عليهم الأسانيد، واهتموا أيضا بالسلاسل المشهورة وبالنسخ الإسنادية والصحف الحديثية، وبينوا أصح الأسانيد، وجمعوا مرويات المشهورين بالرواية منهم في مصنفات، فينبغي الانتباه إلىٰ هذه السلاسل التي تبدأ من أصحاب كتب الحديث وتتصل بالسلاسل المشهورة كسلسلة: مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، من رواية عبد الله بن يوسف والقعنبي ويحيىٰ بن يحيىٰ التميمي وإسماعيل بن أبي أويس وغيرهم عن مالك رحمه الله.

فعلىٰ طالب الحديث: أن يهتم بهذا ويكثر من مدارسة هذا الأمر حتىٰ يفهم علم الحديث ويعرف الأسانيد الصحيحة المشهورة من الأسانيد الغريبة والضعيفة، والمحفوظ من الشاذ والمنكر، وأن تكون له دربة في علم

---

(١) «شرح المنظومة البيقونية» للخضير (١/ ١٢٨).

«العلل»[1] ليساعده هذا على فهم تعليلات المتقدمين للأخبار[2]. والله أعلم.

قال الباحث: ففي كلامهم –نفعنا الله بعلومهم– عدة فوائد ظاهرة نجملها في العناصر الآتية بعد ذكر هذه الأبيات من مقدمة ألفية الإمام ابن معطي في النحو:

وَبَعْــدُ فَــالْعِلْمُ جَلِيــلُ الْقَــدْرِ		وَفِــي قَلِيلِــهِ نَفَــاذُ الْعُمْــرِ
فَابْــدَأْ بِمَــا هُــوَ الْأَهَــمُّ فَــالْأَهَمّ		فَالْحَــازِمُ الْبَــادِئُ فِيمَــا يَسْــتَتِمّ
فَــإِنَّ مَــنْ يُــتْقِنُ بَعْــضَ الْفَــنِّ		يُضْــطَرُّ لِلْبَــاقِي وَلَا يَسْــتَغْنِي

العنصر الأول: أن معرفة النسخ والصحف الحديثية وجمعها في صعيد واحد ومعرفة منزلتها وكيفية الرواية لها ومنها: حقيق أن يكون نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث.

العنصر الثاني: أن متون الأحاديث في هذه النسخ والصحائف قد تصل كثرة إلى المئين، فلو جمعت لصار لكل مجموعة كبيرة من المتون إسناد واحد.

العنصر الثالث: أننا بذلك نسلك الجادة التي سلكها أوائل علماء الحديث من التابعين ومن بعدهم من أصحاب الحديث الذين كانت لهم نسخ مشهورة وهذه النسخ والصحف كانت في غرة محفوظاتهم ومدوناتهم، ويجمعونها فهذا الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل يخبر أن أباه كان قد جمع لهم حديث الزهري عن سالم فيقول

---

(١) لأنه سيقف على طائفة مهمة من أوهام الحفاظ، ومن لا يُحتج به منهم وهو أهم باب من أبواب العلل فقد قال ابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ) في كتاب المجروحين (١/ ٩٠): ذكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها:
قال: ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها، قد سبرت رواياتهم، وخبرت أسبابها فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس ... إلى أن قال: **الجنس الرابع**: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحق بن خزيمة – رحمة الله عليه – فقط. فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيها وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.
الجنس الخامس: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون قال رسول الله ﷺ، فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحدا. فإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء، وأقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأنا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات».

(٢) ومن الأمثلة على ذلك حديث يرويه الإمام أحمد في المسند (٦٤٥٦) قال: ثنا حماد بن خالد الخياط، ثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعا: «أَعْفُوا اللِّحَى وَحُفُّوا الشَّوَارِبَ». فإذا نظرت في ترجمة حماد الخياط الراوي عن الإمام مالك هذا الحديث بهذا الإسناد؛ ووجدت قول الإمام أحمد بن حنبل عنه أنه كان حافظًا، وكان يحدثنا وكان يخيط، وقال أحمد: كتبت عنه أنا، ويحيى بن معين. كما في تاريخ بغداد، ووقفت على قول الحافظ ابن حجر: ثقة. كما في التقريب، لحكمت عليه بالصحة ولاشك، لكنك لو أمعنت النظر والبحث فنظرت هل هو كذلك في «الموطأ» وعند سائر الرواة عن مالك بهذا الإسناد الموصوف بأنه من «أصح الأسانيد» لتبين لك أن الأمر على خلاف ذلك وأن حمادا وغيرَه ممن شاركه فيه قد خالفوا سائر الرواة عن مالك ورأيت أن يحيى وغيره قد رووه في الموطأ عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر به. وقد نص ابن عبد البر وغيره على أن المحفوظ رواية يحيى ومن معه وما عداه فهو الشاذ.
والأمثلة كثيرة مجموعة ومرتبة في فصل الأحاديث الخطأ التي رويت بهذه الأسانيد الموصوفة بأنها من أصح الأسانيد.

عبد الله: «حدثني أبي بهذا الحديث في «المسند» في حديث الزهري، عن سالم؛ لأنه: كان قد جمع حديث الزهري، عن سالم، فحدثنا به في حديث سالم»[1].

العنصر الرابع: أنها تمثل قواعد جوامع تنفع العالم في حضوره وغياب المصادر عنه، فتقصر له عناء البحث.

العنصر الخامس: أن من ميزاتها: علو الإسناد، ومعرفة عالي الإسناد، وطلب علوه: نوع مهم من أنواع علوم الحديث.

العنصر السادس: أن العلماء الذين صنفوا في المصطلح حفظوا لنا نصوص الأئمة في مسألة أصح الأسانيد، وما ذلك إلا اهتماما بها وبيانا لأهميتها.

العنصر السابع: أن أفضل طرق الحفظ هو حفظ الأحاديث بالأسانيد المشهورة.

العنصر الثامن: أن سلوك هذه الطريقة في الحفظ والدراسة يكون الملكة الحديثية عند طالب العلم.

ومما يؤكد لنا ما مضىٰ من فوائد نظرة عاجلة علىٰ عداد صنعته لكل صحيفة من هذه الصحائف الحديثية الموصوفة بأنها من أصح الأسانيد بعد جمعها وترتيبها وتخريجها وتقسيمها إلىٰ صحيح وغير ذلك وسميته عداد الحفاظ مثاله: أننا إذا عمدنا إلىٰ صحيفة مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في الكتب التسعة ومسند الشافعي وسننه مثلا، لوجدناها قد بلغت بالمكرر نحوا من (٦٠٠) ستمائة حديث مرفوع فإذا حذفنا المكرر كان المجموع نحوا من (٨٠) ثمانين حديث.

مثال ذلك:

حديث: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

فقد أخرجه: الإمام مالك في «الموطأ» -رواية الشيباني- (٨٦٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٥١٤٩)، والإمام البخاري في «الصحيح» (٧٠٧٠) والإمام مسلم في «الصحيح» (٩٨)، والإمام النسائي في «السنن الصغرىٰ» (٤١٠٠)، وفي «السنن الكبرىٰ» (٣٥٤٩) كلهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، به مرفوعا، ليس هناك خلاف بينهم لا في إسناده ولا متنه[2].

الخلاصة: أن الطالب إذا حفظ هذا المتن بهذا الإسناد، يكون قد أنهىٰ حقيقة حفظ ستة أحاديث من هذه الكتب المذكورة في التخريج.

ثم إنني أطلقت علىٰ هذه الطريقة في الحفظ: **المستوىٰ الأول للحفاظ**، لأن الطالب قد حفظ الحديث من طريق واحد، وأما إذا انتقلنا إلىٰ **المستوىٰ الثاني للحفاظ**، والمتفقهة في علم الحديث؛ فإنه سيضيف لمالك عن نافع راويًا آخر موصوفة ترجمته أيضا بأنها من **أصح الأسانيد** وهو عبيد الله بن عمر العمري رحمه الله..

---

(١) مسند الإمام أحمد (٨/ ٢٥٣).

(٢) إلا أن الإمام النسائي في «السنن الكبرىٰ» قال: «بِالسِّلَاحِ» والمعنىٰ واحد.

فقد روىٰ هذا المتن بعينه دون أي اختلاف في لفظه: أخرجه الإمام أحمد (٤٤٦٧ و٤٦٤٩ و٥١٤٩ و٦٢٧٧) والإمام مسلم (٩٨) والإمام ابن ماجه (٢٥٧٦) من طرق عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مرفوعا به.

فينضم إلىٰ الستة أحاديث التي تقدمت خمسة (٥) أحاديث أخرىٰ، ليكون المجموع: **أحد عشر حديثا**.

وهكذا يزيد العدد كلما ضم وأردف إلىٰ متن الحديث الواحد وإسناده عدة من الرواة عن نافع..

فكيف يكون الحال لو ضم إلىٰ هذا الإسناد سائر الأسانيد الأخرىٰ من هذه الكتب المختارة، عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ثم عن غيره من الصحب الكرام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فإني علىٰ يقين حينئذ من صدق كلام الإمام الذهبي والإمام ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ..

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ[1]: «قال عبد الله بن أحمد: قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث. فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب».

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُٱللَّهُ: «فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يعدون في ذلك:

المكرر، والأثر، وفتوىٰ التابعي، وما فسر، ونحو ذلك..

وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك»[2].

قال الباحث: يعني عشرة آلاف (١٠٠٠٠) حديث، وهو عدد صحيح لا ريب عندي في ذلك لما سيأتي.

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ: «وسنة رسوله ﷺ وهي بحمد الله تعالىٰ مضبوطة محفوظة، وأصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة (٥٠٠) حديث، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠) حديث..

وإنما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدرات الأذهان وأغلوطات المسائل والفروع والأصول التي ما أنزل الله بها من سلطان التي كل مالها في نمو وزيادة وتوليد، والدين كل ماله في غربة ونقصان. والله المستعان»[3].

قال الباحث: وهذا العدد بحمد الله تعالىٰ ما ستقرره هذه الدراسة بهذا العداد الذي تقدم ذكره، وأسأل الله تعالىٰ أن ييسر لي من يساهم في نشر هذه الصحائف والنسخ الحديثية وتعليمها وتحفيظها والله ولي التوفيق.

ويحسن بي في هذا المقام أن أسوق ما نقله السيوطي رَحِمَهُٱللَّهُ عن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ وهو يعقب علىٰ صنيع شيخه العراقي رَحِمَهُٱللَّهُ في جمعه للأحاديث المروية بالأسانيد الموصوفة بأنها من أصح الأسانيد لاقتصاره علىٰ كتابين فقط هما: «الموطأ» للإمام مالك رَحِمَهُٱللَّهُ، و«المسند» للإمام أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ، حيث قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ:

«وَلَوْ قُدِّرَ أَنْ يَتفَرَّغَ عَارِفٌ لِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِجَمِيعِ التَّرَاجِمِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْكِتَابِ، وَيَضُمُّ

---

(١) وهو من أهل الاستقراء التام كما وصفه بذلك شمس الدين السخاوي في «الإعلان» (٧٢٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٧).

(٣) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (٢/ ١٨٢).

إِلَيْهَا التَّرَاجِمَ الْمَزِيدَةَ عَلَيْهِ لَجَاءَ كِتَابًا حَافِلًا حَاوِيًا لِأَصَحِّ الصَّحِيحِ»[1].

السبب في البدء برواية الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

وذلك أن كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس يُعَدُّ من أوائل المصنفات الحديثية والفقهية التي وصلت إلينا، بل هو أجلها علىٰ الإطلاق، وهو نموذج واضح للمصنفات الأولىٰ في عهد التدوين الأول، حيث جمعت الأحاديث مقرونة بأقوال الصحابة وفتاوىٰ التابعين، وما عليه عمل أهل المدينة المنورة..

يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مَا فِي الْأَرْضِ كِتَابٌ -مِنَ الْعِلْمِ- أَكْثَرُ صَوَابًا مِنْ مُوَطَّإِ مَالِكٍ**»[2].

ويقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رتبة «**الموطأ**» أن يذكر تلو «**الصحيحين**» مع «سنن أبي داود، والنسائي»، **وإن «للموطأ» لوقعا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء**»[3].

لهذا وغيره وخدمةً متواضعة منّي لحُفَّاظ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وتيسيرا علىٰ أبنائي -الذين قصدتهم أولا-؛ في حفظهم للسنة النبوية بأصح الأسانيد العلية، فَقَدْ رَأَيتُ أَنْ أَجمَعَ لهم جُمْلَةً من النسخ والصحف الحديثية في «تَرَاجِمَ مَحصُورَةٍ، تكون فِيمَا عُدَّ مِن أَصَحِّ الأَسَانِيدِ مَذكُورَة؛ فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار، يستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار، ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية، فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية»[4].

وَأَوَّلُ مَا أَبدَأُ بِهِ مِنْ هَذِهِ الصَّحَائِفِ وَالتَّرَاجِمِ هُوَ مَا كَانَ عَنْ إمامِ دَارِ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَشَيْخِ المُحَدِّثِينَ، أَبِي عَبدِالله مَالكِ بنِ أَنسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِالله نافِعِ المَدَنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ عَبدِاللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ العَدَوِيِّ القُرَشِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وذلك لجملة أسباب منها ما تقدم..

ومنها أيضا: قيمة وأهمية دراسة وحفظ أحاديث الإمام مالك بن أنس العلميّة، وشهرتها الذّائعة عند أهل العلم المتقدِّمين منهم، والمتأخِّرين.. فقد قَالَ عَبْدُالسَّلَامِ بنُ عَاصِمٍ: قُلْتُ لأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: رَجُلٌ يُحِبُّ أَنْ يَحْفَظَ حَدِيثَ رَجُلٍ بِعَيْنِه؟ قَالَ: **يَحفَظُ حَدِيثَ مَالِكٍ**. قُلْتُ: فَرَأْيٌ؟ قَالَ: رَأْيُ مَالِكٍ[5].

وَقَالَ الإِمَامُ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَصَحُّ الأَسَانِيدِ كُلِّهَا: مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»[6].

وَقَالَ الإِمَامُ عُثْمَانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُقَالُ: مَنْ لَمْ يَجْمَعْ حَدِيثَ هَؤُلَاءِ الخَمْسَةِ فَهُوَ مُفْلِسٌ فِي الحَدِيثِ: سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ، **وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ**، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ؛ **وَهُمْ أُصُولُ الدِّينِ**»[7].

---

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١١٦).
(٢) «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (١٥٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٢٠٣).
(٤) مقتبس من مقدمة «تقريب الأسانيد» للحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ١١١).
(٦) ينظر: معرفة علوم الحديث (٥٣).
(٧) قال الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٩٧): «وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ يَجْمَعُونَ حَدِيثَ خَلْقٍ كَثِيرٍ غَيْرَ هَؤُلَاءِ».

ومنها: أني لم أقف عليها مطبوعة مفردة– فيما أعلم– في مؤلف خاص بها[1] رغم صحتها، وعلو إسنادها.

ومنها: المكانة السامية، والمنزلة الرفيعة لصاحب الصحيفة، بين أهل العلم كافّةً، والمشتغلين بحديث رسول الله ﷺ خاصةً، فقد قال الإمام يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ أَصَحُّ حَدِيثًا مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، كَانَ مَالِكٌ إِمَامًا فِي الحَدِيثِ»[2].

ومنها: أنها ترجح علىٰ غيرها عند الاختلاف كما نص علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فقال: «...أما لو رجح قسم علىٰ ما هو فوقه بأمور أخرىٰ تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم علىٰ ما فوقه – إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم؛ فإنه يقدم بها علىٰ الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فردا مطلقا.

وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح **الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر**؛ **فإنه يقدم علىٰ ما انفرد به أحدهما مثلا**، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال[3].

فالله أسأل أن ينفع به أبنائي –الذين قصدتهم أولا بهذا العمل– وسائر أبناء المسلمين.

وقد حرصت علىٰ إعداد هذه الصحائف إعدادا جيدا، مع عجلة في الوقت، ونزرة في العلم ... فإن وفقت فمن الله وحده، وله الشكر والفضل والمنة، وإن زل قلمي، أو نبا فهمي فأستغفر الله منه، وأسأله الصفح، والتجاوز عنه، وحسبي أني بذلت جهدي، واستغرقت قدرتي ووسعي، ولا تعمدت خطأ..

قال الإمام مالك رحمه الله: «ونحن نخطئ ومن يسلم من الخطأ»[4].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «ما رأيت أحدا أقل خطأ من يحيىٰ بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال: ومن يعرىٰ من الخطأ والتصحيف»؟!![5].

وقال الإمام مسلم رحمه الله: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضيين إلىٰ زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل ـ إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[6].

وقال الإمام معمر بن راشد رحمه الله: «لَوْ عُورِضَ الْكِتَابُ مِائَةَ مَرَّةٍ مَا كَادَ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَقَطٌ» أَوْ قَالَ: «خَطَأٌ»[7].

---

(١) وقد سألت كثيرا من المعتنين بهذا الشأن ومنهم شيخ المالكية شيخنا العلامة أحمد طه ريان حفظه الله، فأخبرني كذلك أنه لم يرها مفردة؛ وإنما يوجد كثير منها عند مَن صنف في «مسند الموطأ» كالجوهري، وابن عبد البر والدارقطني رَحِمَهُمُ اللهُ. وسيأتي وصف أعمال هؤلاء السادة في مبحث الأعمال السابقة.

(٢) «الجامع» للترمذي (٦/ ٢٤٦).

(٣) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر (ص: ٦٥).

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٢٣٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٨١).

(٦) «التمييز» لمسلم (١٧٠).

(٧) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٣٣٨).